

في ندوة الضوابط والأولويات:

حمدي: "كيف ترك الاقتصاد لموظفيين بالمالية والبنك المركزي؟"

رصد ومتابعة: عمار حسن بشير:

نظمت دائرة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجمع الفقه الإسلامي التابع لرئاسة الجمهورية، في مستهل أنشطة دوائر المجمع المتخصصة، ندوة علمية بعنوان: "الضوابط والأولويات الشرعية المؤثرة في إعداد الموازنة السنوية"، استضافت الندوة البروفيسور أحمد المجدوب وأستاذ عبدالرحيم محمود حمدي كمقدمين لورقتي الندوة، وعقب على الأوراق، الدكتور تاج السر مصطفى وأستاذ الزبير احمد الحسن، كما استمعت الندوة لمداخلات السادة الحضور الذين علقوا وطرحوا الأسئلة حول موضوع الندوة.

شرف الندوة بالحضور البروفيسور عصام أحمد البشير رئيس مجمع الفقه الإسلامي والعديد من شيوخ المجمع قادة الدوائر المتخصصة، افتتحت الندوة بالقرآن الكريم تلاه الشيخ عبد الفتاح محمود بن عوف، افتتح البرنامج بكلمة للبروفيسور عصام أحمد البشير حيث أشار إلى أن الندوة تأتي في إطار استهلالية أنشطة الدوائر المتخصصة بالمجمع، وأن الأولى أن تقدم قبل إعداد الموازنة العامة للدولة لتكون هادئة لها وموجهة ومصوبة للمسار.

قدم الورقة الأولى بروفسور أحمد المجدوب أحمد، حيث تناول بالعرض والإسناد لأراء مفكري الاقتصاد من العصر الإسلامي الأول، حيث تناولت ورقته وظيفة الدولة في الإسلام قبل حدثه عن الضوابط والأولويات، لأن وظيفة الدولة هي التي تحدد طبيعة الواجبات التي تقوم بها الدولة. حيث أجمع الفقهاء على أن مهام الحكم تتمثل في "حراسة الدين وسياسة الدنيا"، كما تناول المدرستين الليبرالية والإشتراكية، وتحدث عن الدولة الحارسة والمشاركة وظهور دولة الرفاهية. تناول المجدوب المصادر المحددة لوظائف الدولة وواجباتها فيما يلي:

- الدستور (المراجعات الدينية)،
- القوانين المنظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،
- المؤسسات المعبرة عن الدولة (الأجهزة التنفيذية)،
- محدّدات وأهداف التنمية للألفية الثالثة - MDGs.

كما أكدت ورقته ألا سبيل لتحقيق المقاصد والغايات إلا بقيام الخلافة الإسلامية المتمثلة في الرؤساء، الولاة والأمراء. وأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمانٍ ومكان. وحددت ورقة المجدوب مصادر تمويل الدولة في الآتي:

- الزكاة والعشر،
- الجزية والخرج والفى،
- خمس الغنائم.

وحدد النفقات الرئيسية للدولة في الأوجه الآتية:

- ❖ النفقات العسكرية،
- ❖ نفقات مصالح المسلمين (الجهاز القضائي، التعليم، الصحة،... الخ)،
- ❖ نفقات ذوي الحاجات كـ (القراء، المساكين)،
- ❖ نفقات ذوي قربى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي الورقة الثانية التي قدمها الأستاذ عبدالرحيم حمدي، عمد إلى إسقاط المعانى الواردة في الورقة الأولى للمجنوب على الواقع السوداني المعاصر، حيث ذكر أنه يفضل بدءاً استخدام لفظ "المبادئ" على "الضوابط" ذلك أن استخدام الأخيرة محله الدواوين الحكومية بواسطة العاملين في الخدمة العامة. ركز حمدي على المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها الفكر المالي في الإسلام وذكر منها:

- + الدولة هي الدولة المشاركة وليس دولة الرفاهية،
- + التركيز على الفرد ثم المجتمع والدولة مجرد وسيط بينهما في الفكر الإسلامي،
- + سمة الاقتصاد الإسلامي هي الإنفاق،
- + مبدأ تخصيص الأموال (الزكاة)،
- + مبدأ تحديد أسبقيات الصرف بحسب ابن تيمية كالتالي: "الأمن – قادة النظام الإداري للدولة – الأثمان والأجور والمرتبات – البنية التحتية كالطرق – المستحقين من ذوي الحاجات". وذكر حمدي أن البنية التحتية من واجبات الدولة، بينما التنمية هي شأنٌ مجتمعيٌ بمساعدة الدولة.
- + الدولة تصرف حسب حاجيات الأفراد، وليس بقدر ما عندها من ميزانيات. وذكر حمدي أن سياساتنا المتبعه في السودان بواسطة البنك المركزي تمنع أهم روافع القراء ووسائل دعمهم مثل القرض الحسن والمضاربة كأدواتٍ لتمويل القراء تمنع رسمياً،
- + عدم ربط الإنفاق بالقدرة على جمع المال، بل على مبدأ الحاجة.

وتسأل حمدي في خاتمة ورقته، هل هذه المبادئ مطبقة عندنا في السودان؟ أجاب بلا. نحن نتبع سياسة التقشف في الإنفاق وهذا يتعارض مع أهم سمات الاقتصاد في الإسلام، ونمنع الثروة من المجتمع، والمجتمع هو الذي يخلق الثروة الحقيقة. ورد حمدي على تعقيب لأحد الحضور "كيف نستند في فقهنا للاقتصاد على فقهاء ميتين؟" قائلاً: "هؤلاء الفقهاء شادوا دولة إسلاميةً راشدةً قوية البنى الاقتصادية بذات آرائهم التي عرضنا، نحن الذين أخفقنا بكل وضوح في إدارة الاقتصاد في السودان. كيف نترك أمر الاقتصاد لموظفين في المالية والبنك المركزي؟؟!!".

وختم مدير الندوة، بملامح من الميزانية السنوية 2013م:

- 25 مليار جنيه سوداني، 6 منها عبارة عن دعم يذهب للجميع ولا يخص به الفقراء!!،
- اعتماد الموارزنة على الضرائب غير المباشرة (الجمارك) بنسبة 80%， بينما تمثل الضرائب المباشرة 20% فقط.